

تقرير لجنة دراسة الوضع العراقي

2006/12/12

بعد قراءة تقرير اللجنة التي شكلها الكونجرس لدراسة الوضع في العراق برئاسة جيمس بيكر ولي هاملتون، يمكن القول أن التقرير يشكل إدانة واضحة وشاملة لسياسة الرئيس بوش الخارجية، ولطريقته في إدارة الحرب على العراق. ومما جاء في التقرير القول بأن الوضع في العراق خطير وفي حالة تدهور مستمر، وأن قدرة أمريكا على التأثير في الأحداث على الأرض ضعيفة وفي تناقص، وأن العنف في العراق في تزايد من حيث الشراسة والاتساع، وأن كافة الأجهزة الحكومية الأمريكية المعنية، بما في ذلك وزارة الدفاع ووزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات والكونجرس قصرت في أداء واجباتها. إضافة إلى ذلك، يقول التقرير أن الحكومة العراقية تعاني من الضعف والفساد وعدم القدرة على الإمساك بزمام الأمور، وأنها لم تفعل ما يكفي لإحراز تقدم ملموس بالنسبة لقضايا تحقيق مصالحة وطنية، وتأمين أمن المواطنين، وتقديم الخدمات الأساسية للشعب العراقي.

وفي ضوء هذه الإدانة الصريحة والقاسية لإدارة بوش وإنجازاتها على الساحة العراقية، طرح التقرير 79 توصية تناولت كافة القضايا ذات الصلة بإدارة الحرب، والتي من شأنها في حالة تطبيقها أن تساعد أمريكا على تحقيق بعض أهدافها في منطقة الشرق الأوسط، والخروج من العراق بأقل الخسائر الممكنة. ومن القضايا الرئيسية التي ركز التقرير عليها: الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق، علاقة العراق بدول الجوار، الصراع العربي - الإسرائيلي، ودور المجتمع الدولي في دعم العراق والإسهام في تنميته. ويمكن تلخيص أهم توصيات التقرير في النقاط التالية:

1. قيام أمريكا بعملية دبلوماسية هجومية واسعة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بهدف إيجاد تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، بما في ذلك تسوية القضايا المتعلقة بين إسرائيل ولبنان وسورية والفلسطينيين. ويقول التقرير انه ليس بإمكان أمريكا أن تحقق أهدافها في منطقة الشرق الأوسط دون التعامل مباشرة مع قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، وقضية الاستقرار في المنطقة ككل. ويضيف التقرير القول بأن ما يجري من أحداث في المنطقة المجاورة للعراق ذا أهمية مساوية لما يجري داخل العراق. وهذا يعني أن تيارا فكريا وسياسيا هاما في أمريكا اخذ يعترف، ولأول مرة، أنه لا يمكن التعامل مع قضية واحدة من قضايا الشرق الأوسط وإهمال غيرها من قضايا، وأن استقرار ومستقبل العراق يعتمد على استقرار ومستقبل المنطقة ككل.
2. دعوة الرئيس بوش إلى فتح حوار مع كل من سورية وإيران، وذلك - حسب قول التقرير - بسبب ما لتلك الدول من تأثير على الوضع في العراق وعلى مجرى الأحداث فيه. وربما كانت هذه التوصية أكثر التوصيات إثارة للجدل، حيث قام الرئيس الأمريكي برفضها من حيث المبدأ، ووضع شروطا تعجيزية لفتح حوار مع الدولتين. أما أنصار إسرائيل داخل الكونجرس وخارجه فقد صدموا من هذه التوصية ومن التوصية المتعلقة بعقد مؤتمر دولي لإيجاد حل شامل لقضية الصراع العربي - الإسرائيلي. ولذلك اندفع المحافظون الجدد ومؤيدو إسرائيل بشكل منسق، من داخل الكونجرس ومن خارجه، إلى مهاجمة تلك التوصيات، والتنديد بالتقرير بوجه عام، والتنذير من مغبة الأخذ بما جاء به من اقتراحات.
3. حث الرئيس بوش على تشكيل ما سمي " المجموعة الدولية لدعم العراق " وذلك بهدف مساعدة الحكومة العراقية على تحقيق الاستقرار واستتباب الأمن والمصالحة الوطنية وإعادة البناء. ويقترح التقرير أن تضم تلك المجموعة جميع الدول المجاورة للعراق، بما في ذلك إيران وسورية، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، وممثل عن الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي، وغيرها من الدول الأخرى ذات الاستعداد لتقديم الدعم السياسي والاقتصادي للعراق مثل كوريا الجنوبية وروسيا والصين.
4. القيام بتسريع عملية تدريب القوات العسكرية العراقية وقوات الأمن والمساعدة في تسليحها، وانتداب ما لا يقل عن عشرة إلى عشرين ألف جندي أمريكي للعمل مع وحدات الجيش وقوات الأمن كمستشارين ومدربين، وزيادة المعونات الاقتصادية للعراق، والاعتراف بأن ما يجري في العراق من فوضى وعنف وصراع طائفي كان نتيجة لقيام الرئيس بوش بشن حرب على العراق وفشل سياسته في إدارتها.
5. حث الإدارة الأمريكية على إحداث تغيير جذري في دورها في العراق بالشكل وبالكيفية التي تشجع الشعب العراقي على إدارة شؤونه بنفسه، وترغم الحكومة العراقية على اخذ زمام المبادرة بالنسبة للقضايا ذات العلاقة بمصيره. وفي هذا المجال، يرى التقرير:

- أن على أمريكا أن لا تقدم للحكومة العراقية وعدا مفتوحا تلتزم بموجبه بالاحتفاظ بقوات عسكرية في العراق لأمد غير محدود.
- أن على أمريكا أن تدعم القادة العراقيين من أجل تحقيق أهداف محددة ضمن فترة زمنية قصيرة على

ثلاثة محاور رئيسية: المصالحة الوطنية ، واستعادة الأمن ، والحاكمة الرشيدة. • وفي حالة فشل الحكومة العراقية في إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق تلك الأهداف، فإن على أمريكا أن تخفض دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية. يقول التقرير أن ما تقوم به القوات الأمريكية في العراق يشكل اليوم جوهر سياسة أمريكا الخارجية، وأن نتائج الحرب الأمريكية على العراق ستؤثر تأثيرا بالغا على مكانة أمريكا الدولية، وعلى مصداقيتها في منطقة الشرق الأوسط، وعلى قدرتها على تحقيق أهدافها بعيدة المدى. وحيث أنه ليس باستطاعة أمريكا أن تظهر بمظهر المنهزم، وأنه ليس بإمكانها أن تبقى في العراق إلى ما لا نهاية، فإن التقرير يقترح اللجوء إلى سياسة الجزرة والعصا في ترغيب الحكومة العراقية ترضيها، ودفعها لتولي مسؤولياتها الوطنية. ويضيف التقرير أن من شأن هذه السياسة السماح للحكومة الأمريكية بسحب معظم قواتها العسكرية من العراق مع مطلع عام 2008. وباختصار، يقترح التقرير مخرجا لأمريكا من العراق مع حفظ ماء الوجه، ويدعوها لمعالجة مشاكل الشرق الأوسط ، وذلك حفاظا على مصالحها الوطنية ومصداقيتها وقيمتها ومكانتها الدولية، وليس من أجل تحقيق العدالة أو مساعدة شعوب المنطقة.